والمستحيلات العلم متعلق بفعل القدرة والارادة اي وهو القدرة والارادة والعلم وكذا ما بعدها بالمعلوم

قوله والمستحيلات كشريكه تعالى فعلم انه معدوم وان وجوده مستحيل وانه لو وجد لزم عليه من المحاذير كذا وكذا وليس المراد استحالة المستحيلات لان استحالتها واجبة فهي داخلة في الواجبات وعلمه تعالى متعلق بالشريك بتطير العلم التصوري بالنسبة لنا فان شريك موجود في العلم بالمعنى المذكور كما انه موجود في اذهاننا ولا يلزم من ذلك وجوده خارجا قوله والعلم صفة الى آخره هذا تعريف لمطلق العلم الشامل للقديم والحادث واعلم انهم اختلفوا في العلم هل يحد ام لا فقيل لا يحد لعسره وقيل لانه ضروري فلا حاجة لحده وقيل يحد ولهم فيه حدود كثيرة منها ما هو مقبول ومنها ما هو مردود واصح ما قيل فيه انه صفة توجب تمييز الامر المتعلق به تمييزا منه تعريف الشارح

قوله صفة كالجنس وقوله ينكشف فصل خرج به ما ليس للانكشاف كالقدرة والارادة لانهما صفتا تاثير لا انكشاف والحياة اذ لا تعلق لها وقوله المعلوم خرج به السمع والبصر والادراك على القول به فانها للانكشاف الموجود وهو اخص من المعلوم والمراد بالمعلوم الواجب والجائز والمستحيل واعترض هذا التعريف من وجوه الاول ان التعريف بالانكشاف يوهم سبق الخفاء اذ الانكشاف ظهور والشيء بعد خفائه وذلك يقتضي الجهل قبل الظهور وهو محال عليه تعالى فالاولى ان يقال كما قال الكمال صفة ازلية لها تعلق بالشيء على وجه الاحاطة على ما هو عليه دون سبق خفاء انتهى واجيب بان الشارح تابع في التعريف المذكور للسعد وغيره من الاكابر فذكره

وان

وان كان فيه هذا التسامح بما لهم خصوصا وقد قيل ان غالب تعاريف العلم يدخلها الحد على الثاني ان العلوم مشتق من العلم والمشتق متوقف على المشتق منه وقد اخذ في تعريفه والمتوقف على المتوقف عليه متوقف عليه فقد توقف كل منهما على الآخر وهو دور واجيب بان المشتق منه هو العلم بمعنى المصدر اي الادراك والمعرف العلم بمعنى الصفة وبان المراد بالعلوم التي يقطع النظر عن كونه معلوما فيحرد عن وصف المعلومية ويراد منه مجرد الذات والمتوقف على العلم انما هو الذات المتصفة بذلك الوصف لا المجردة عنه الثالث ان تعبيره بالمعلوم يقتضي ان صفة المعلومية ثابتة له قبل الانكشاف وتعلق العلم به مع انها لا تثبت له الا بعد ذلك والا لكان انكشافه وتعلق العلم به تحصيلا للحاصل وهو محال واجاب الشارح عن ذلك فيما سيأتي بان المراد بالمعلوم ما من شانه ان يعلم فيكون فيه مجاز الاول الرابع ان المتبادر غير مانع لشموله الكلام لانه ينكشف به المعلوم اذ مدلول كلامه هو المعلوم فلو ازيل الحجاب عن محض لادرك من كلام الله تعالى ان له قدرة مثلا وان شريكه مستحيل وان الممكن جائز الوجود فقد انكشفت الاقسام الثلاثة للسامع واجيب بان المراد بانكشاف بها المعلوم لمن قامت به فخرج الكلام فانه ينكشف به المعلوم للسامع لا لمن قام به ويدل على ذلك اتيانه بالباء الموذنة بالتعليل في قوله بها بمعنى ان العلم علة في الانكشاف وحينئذ يكون بينهما تلازم من الجانبين كما هو الشان في العلة والمعلول فيلزم ان لا يكون الانكشاف

Copyright Zaytuna College

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)